

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

بدا أود أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارات والسادة المستشارين على تفضلهم بمناقشة مشروع القانون رقم 07.08 القاضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة، حيث عملوا على تقريب وجهات النظر بين الإدارة وبين ممثلي المستخدمين بمؤسسة بريد المغرب، وهو ما لمسناه من خلال مختلف التعديلات التي تم التقدم بها والتي مست محورين أساسيين:

- 1- ضمان استمرارية الخدمة العمومية لبريد المغرب دون حوصصة؛
- 2- صون مكتسبات مستخدمات ومستخدمي "بريد المغرب".

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لست في حاجة لأن أذكر مجددا بالدور الأساسي لبريد المغرب في النسيج الاقتصادي الوطني، وذلك بالنظر إلى شبكة وكالاته الواسعة عبر كل التراب الوطني ومساهمته الحيوية في توفير الخدمة العمومية وتطوير وتبعية الادخار الوطني، وكذا مساندته لكل المشاريع الحكومية ذات البعد الاجتماعي، حيث تمكن بمؤيوله الخاص من إنجاز استثمارات أساسية وتحقيق رقم معاملات مهمة، فضلا عن خدماته العمومية ذات الجودة العالية.

ومنذ سنة 2007، بدأ بريد المغرب في تطبيق الإصلاحات الإستراتيجية الرامية إلى تحديد الخدمات البريدية وإعادة هيكلة وتنظيم الخدمات المالية، طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية المعمول بها في المجال البنكي، وهو ما استوجب تدخل الدولة لمساندته في هذه الانجازات، حيث تم التوقيع على برنامج تعاقدي 2006-2008 حدد آليات دعم الدولة لمؤسسة "بريد المغرب" وإعانتته، وذلك بمنحه مرونة أكبر لتدبير موارده المالية والبشرية، والإسراع بإنجاز مشاريع النصوص القانونية المنظمة لقطاع البريد في أفق تحويله إلى شركة مساهمة.

في هذا الإطار، يأتي مشروع القانون رقم 07.08 القاضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة، ليسعى أساسا إلى تمكين مؤسسة بريد المغرب من تطوير قدراتها على المستوى الإستراتيجي والمالي والتدبري، وذلك بتكبيرها من عقد شراكات قوية ومتنوعة مع مختلف المتدخلين، واللجوء إلى الأسواق المالية لتعزيز نموها وتطوير قدراتها المالية في أفق إحداث "البريد بنك"، ودفعها إلى اعتماد شفافية مالية لأنشطتها مع اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة، معتمدة في كل ذلك على تدبير عقلائي للموارد البشرية مع إتاحة الفرص لجلب كفاءات جديدة مستقبلا.

وعموما فإن هذا المشروع يهدف إلى:

- 1- دعم مسلسل تحديث وتطوير مؤسسة بريد المغرب وخدماتها وذلك بتجاوز مبدأ التخصص الذي يفرضه نظام المؤسسة العمومية، وتوسيع

محضر الجلسة رقم 661

التاريخ: الخميس 16 رجب 1430 (9 يوليوز 2009)

الرئاسة: المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس.

التوقيت: تسعة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 07.08 يقضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة.

المستشار السيد المعطي بنقدور رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخص هذه الجلسة في البداية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 07.08 يقضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة، كما سيعقد المجلس بعد ذلك جلسة أخرى ستخصص لاختتام الدورة. وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما استجد من واردات عليه، فله الكلمة مشكورا.

المستشار السيد محمد تيتي علوي الإدريسي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم

توصلت رئاسة المجلس بمقترح قانون يقضي بتعديل القانون رقم 24.83 المتعلق بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون، كما تم تغييره بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.166 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 الموافق لـ 10 شتنبر 1993 والمقدم من طرف بعض السادة المستشارين أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الأمين.

الآن نخصص كما قلت في بداية هذه الجلسة للتصويت بعد الدراسة على مشروع قانون رقم 07.08، وأعطي الكلمة في الأول للحكومة.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة المستشارين،

بحكم أن فريقنا، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، هو فريق يمثل
المأجورين، وهذا مشروع القانون باعتباره يمس في جزء منه المأجورين
لابد أن نحرص على أن نتدخل في هذا المشروع ولو باقتضاب.

نعتقد أن المشروع 07.08 القاضي بتحويل بريد المغرب من مؤسسة
عمومية إلى شركة للمساهمة هو مشروع محظوظ لأنه تزامن مع الجلسة
الختامية، وإن شاء الله سنصادق عليه بحضور السيد الوزير الأول وعدد
كبير من أعضاء الحكومة وهو ما لم يتح لعدد كبير من مشاريع القوانين.

المشروع الذي بين أيدينا هو يندرج في سياقات متعددة:

أولاً: سياقات دولية وسياقات وطنية، السياقات الدولية بطبيعة الحال
التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي وخاصة ما يتعلق بأدوار المؤسسات
الكبرى في الاقتصاد الدولي، وسياقات وطنية بطبيعة الحال ونحن كبدا
منفتح على الاقتصاد العالمي لابد أن نفتح ونسائر ما يجري في العالم.

وبطبيعة الحال أن نقل بريد المغرب كمرق عمومي من مؤسسة عمومية
كآلية لتدبير المرفق العام إلى شركة مساهمة، حتى نتيح له بالإضافة إلى
استمرارية دوره في أداء الخدمة الشمولية، استمرارية دوره كمرق عمومي،
أن نفتح له الآفاق في المجالات المالية ليؤدي دوره كمؤسسة قادرة على
إدخال آليات جديدة في التعاملات البنكية؛

ثانياً: المسألة الثانية التي نريد أن نركز عليها أنه تحويل بريد المغرب إلى
شركة المساهمة لا يعني بتاتا، في نظرنا، أنه يتوجه نحو الخوصصة لأن هذا
القطاع كجزء من التعابير المتعددة عن السيادة وكجزء من الخيال الوطني
الجماعي، عندما نجد المدرسة ونجد المستوصف ونجد القيادة بطبيعة الحال
نجد كمحطة رابعة دائماً نجد البريد، لذلك فمن واجبنا أن هذا القطاع منذ
تأسيسه في عهد السلطان المولى إسماعيل يجب كدولة أن نحافظ على
رمزيته كجزء من الشخصية الوطنية.

لذلك فهذا القانون الذي دام في غرفتنا حوالي ستة أشهر نال حظه من
النقاش، النقاش الداخلي والنقاش الخارجي بطبيعة الحال بين المؤسسات
الوزارة أو الإدارة المعنية مع النقابات المعنية وداخل المؤسسة بطبيعة الحال
في لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

لذلك، فيمكن القول اليوم أن الحكومة ممثلة في السيد وزير التجارة
والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، كان إيجابيا جدا في تعامله معنا في
مناقشة هذا المشروع، والدليل أن كل التعديلات التي تقدمنا بها تعديلات
أدخلت على مشروع القانون، وركزنا في تعديلاتنا على شقين أساسيين:

أولاً: باعتبارنا مواطنين لابد أن نحافظ على مؤسساتنا الوطنية، وما
يجري في العالم يجب أن نستمع له، حتى فرنسا نفسها لازالت والتي نأخذ
منها الكثير من مشاريع القوانين والقوانين بصفة عامة لازالت متلكنة في أن
تدفع بهذا القطاع أن يسير في توجهات القطاع الخاص.

نطاق الأنشطة التي تقوم بها ليشمل أنشطة أخرى لها علاقة مباشرة أو
غير مباشرة بالقطاع وتحسين جودة الخدمات المقدمة؛

2- تمكين بريد المغرب من تطوير آليات الحكامة في التسيير والتدبير؛

3- إتاحة الفرصة لبريد المغرب للرفع من قدراته التنافسية لمواجهة التغيرات
التي يعرفها مجاله وضمان الشفافية المالية لأنشطته والتي يتطلبها التعامل
مع الشركاء وسوق رأس المال؛

4- تمكين بريد المغرب من تنوع أنشطته وشركته بما في ذلك مع
المؤسسات البريدية الأجنبية وذلك بوضع آليات تضمن شفافية
التنافسية بين مختلف الفاعلين، الأمر الذي يستلزم تغييرا شاملا
للإطار المؤسسي لبريد المغرب، وهو ما حاولت مختلف بنود النص
ترجمته حيث يمكن إنجازها في ما يلي:

- احتفاظ بريد المغرب بصفته شركة مساهمة بمجمل المهام المسندة إليه
سابقا بمقتضى القانون 96.24؛

- اكتتاب الدولة كليا في الرأسمال الأصلي بشركة بريد المغرب مع إمكانية
فتح رأسمالها للرأسمال العمومي، كما تنتقل جميع الممتلكات إلى شركة
المساهمة؛

- احتفاظ مستخدمي بريد المغرب بحقوقهم المكتسبة في إطار المؤسسة
العمومية؛

- وأخيرا، ضمان استمرارية الشخصية المعنوية لبريد المغرب مما سيسهم
بالوفاء بالتزاماته في إطار العقود الحالية مع الشركاء.

ذلكم هو، أيها السيدات والسادة، مشروع القانون لذي أتقدم به أمام
مجلسكم الموقر آملا أن يحظى بمصادقتكم وفقا للدور التشريعي الأساسي
الذي أنيط بكم دستوريا، واستنارة بالتوجيهات الملكية السامية في هذا
الصدد.

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة بتقديم تقرير اللجنة حول المشروع،
...وزع (تقرير اللجنة).

الآن أفتح باب المناقشة لمن أراد الكلمة.

إذن نتنقل... السي فاتحي، السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدتان الوزيرتان،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

كذلك القضية ديال الموظفين، قلنا على أنه وجاءت في النص ولكن أكدنا عليها وزادت تأكيدات أكثر في التعديلات على أنه الموظفين ديال هاد المؤسسة يقولوا محافظين على الأقل على الوضعية ديالهم للي عندهم الآن إلى ما تحسناتشاي.

لذلك، فالفرق ديال حزب الاستقلال النهار الأول قلنا نحن مع هاد النص على أساس ما تكونش الحوصصة، وحيث لبيت الطلبات ديالنا جميعها في التعديلات مع إخواننا، جميع إخواننا لا في النقابات لا الفرق ديال الأغلبية ولا الفرق ديال المعارضة، والحمد لله دوزنا هاد النص بالإجماع في اللجنة المختصة. والجنة المختصة. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس، المستشار المحترم.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع الذي يتضمن... تفضل السيد المستشار المحترم باسم فرق المعارضة "الأصالة والمعاصرة" تفضل أسيدي.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

منين كتكلم ما كيشوش عليك أحد السيد المستشار الله يجازيك بخير، بلا حلقة الله بخليك.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة لأعرب عن موقف فريقنا بخصوص مشروع قانون رقم 07.08 القاضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة.

السيد الرئيس،

كما هو معلوم، قد عرف بريد المغرب في مساره التطويري عدة محطات أساسية، فمن مصلحة شريفة إلى المكتب الشريف للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية إلى وزارة البريد والتلفزيون والتلغراف، ثم مكتب وطني للبريد والمواصلات وصولا إلى إحداث "بريد المغرب" سنة 1998.

كما قامت هذه المؤسسة بعدة مهام أساسية، من إصدار للطابع البريدية وجمع للتوفير من خلال "صندوق التوفير الوطني" وإصدار للحوالات البريدية، بالإضافة إلى تدبير متميز للحسابات الجارية للشيكات البريدية والبريد الدولي السريع.

فإذا كنا لا نكرر الدور المهم والمحوري الذي قامت به هذه المؤسسة العمومية على مر العصور، فإنه بفعل التطورات التي عرفها المجتمع كان لزاما

لذلك، فحرصنا أيضا على أن تستمر الخدمة العمومية أن يستمر الاحتكار كما هو منصوص عليه في ظهير 1924 وأن تستمر الخدمة الشمولية وأن يستمر البريد كظهور من مظاهر السيادة.

ثانيا: المسألة الثانية، باعتبار أن هذا المشروع يهم 8000 مستخدم، فحرصنا أيضا على أن مكتسبات وحقوق المستخدمين يجب أن يتم التنصيب عليها داخل المشروع وكذلك مستقبلهم النظامي، مستقبلهم المادي يجب أن يكون حاضرا، وفعلا التعديلات التي أدخلناها مكنتنا من صيانة هاتين المسألتين في أفق طبيعة الحال أن نسير جماعة في تطوير الآفاق التي نريد أن يفتحها هذا المشروع أمام المؤسسة كجزء من النسيج الاقتصادي الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

تفضل السيد المستشار المحترم عبد الحق التازي رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

جانا هاد مشروع القانون لما درسناه في اللجنة جبرنا على أنه مشروع يعني مؤهل ديال هاد القطاع ديال البريد للي هو إرث حضاري، عندنا في المغرب، وكنا قلنا كفريق استقلالي نحن مع تحويله إلى شركة مساهمة لأن غادي تسهل له المأمورية في التدبير على أساس باش تبقى الخدمة لعموم المواطنين تبقى دائما، وهاد الشي ما غادي يمكن له يكون إلا إذا بقي رأسمال ديال هذا الشركة ديال المساهمة 100% ديال الدولة، والتعديلات اللي دخلنا عليها في اللجنة كتضمن على أنه غادي تبقى هاد المؤسسة 100% ديال الدولة.

وقلنا كذلك ما يخصشاي الحوصصة ديال هاد الخدمة العمومية لأنه في جميع الدنيا القضية ديال البوصطة أساسية وقريبة جدا من المواطنين.

ولذلك، النهار الأول قلنا لا حوصصة لهذه المؤسسة وتقبل التعديل ولذلك يمكن لنا نقولو على أنه التعديلات التي أدخلت على هذا النص حافظنا على الخدمة الأساسية ديال البريد، وكذلك القضية ديال الخدمات المالية في شركة جديدة ستكون بجانب "بريد المغرب" حتى هي مسألة مهمة جدا، حيث غيبقى الاحتكار عند هاد الشركة، جميع الضمانات أخذت باش تبقى هاد الشركة تتخدم الجمهور المغربي.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسي جامع المعتمد، المستشار المحترم.

المستشار السيد جامع المعتمد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الأخت، الأخوات والإخوان المستشارون المحترمون،

طبعاً باسم "الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب" لا أريد أن تفوتني الفرصة لكي أساهم في مناقشة هاد مشروع القانون الذي يعرض علينا اليوم للتصويت لأكد على مسألة أساسية، طبعاً داخل هذا المجلس سبق وأن صادقنا على مجموعة من النصوص القانونية التي قامت بتحويل بمقتضاها تحويل مؤسسات عمومية إلى شركات مساهمة، وطبعاً كان الهاجس لدينا جميعاً خاصة كمثليين للمأجورين أنه الآثار التي ستترتب على هذا التحويل على ما يتعلق بمستقبل الموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسات العمومية.

ويكفي أن أقول أن أسلوب تدبير المؤسسات لاشك أن لدينا جميعاً ملاحظات حولها، ولكن أي تغيير لهذا الأسلوب ديال التدبير ينبغي أن يتوخى أساساً:

أولاً: تحسين الخدمات التي ينبغي أن تقدم لعموم المواطنين، وهذا أمر أساسي وضروري وينبغي أن نأخذ به بعين الاعتبار.

وأيضاً هذه المؤسسات أسلوب تدبيرها الجديد ينبغي أن يوفر فرص شغل إضافية، بالإضافة طبعاً إلى الحفاظ على فرص الشغل المتوفرة.

لكن، التقييم الأولي للمؤسسات التي تم تحويلها إلى نفس هذا المستوى وأمامنا السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والتي ناقشنا معها موضوع ديال تحويل المكتب الشريف ديال الفوسفات، فمع كامل الأسف نسجل أنه لم يتم الحفاظ على ما يتعلق بالموارد البشرية العاملة، حيث أنه مباشرة بعد ذلك تم اللجوء إلى يعني المغادرة الطوعية داخل هذه المؤسسة.

فلذلك، نحن نتخوف على أن يكون هذا التحويل مقدمة لتخفيف العبء المرتبط بالموارد البشرية داخل هذه المؤسسات، ومباشرة بعد ذلك تهيؤها للخصوصية ولذلك كما دائماً نتخوف من هذا.. ولذلك باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب نقول لكم: سنكون ممتنعين عن التصويت عن هذا القانون بمقتضى هذا التخوف الذي تبرره مجموعة من التجارب التي رأيناها.

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن ننتقل للتصويت على مواد المشروع الذي يتضمن 11 مادة.

على هذه المؤسسة أن تسير التطور وتنخرط في إطار التحولات العامة والمتسارعة التي عرفتها الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا تأتي قيمة المشروع، القانون الذي سيمكن بريد المغرب عبر تحويله لشركة مساهمة من دعم مسلسله التحديثي وتوسيع شبكة خدماته وتجاوز مبدأ التخصص الذي تفرضه نظام المؤسسات العمومية، كما سيمكن هذا المشروع قانون من تطوير آليات الحكامة في التسيير والتدبير وتوفير السرعة المطلوبة واتخاذ القرارات الإستراتيجية والضرورية لتنمية هذا القطاع. وأخيراً، أشير، السيد الوزير الأول المحترم، السيد والسادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين، أنه إذا كنا نأمل جميعاً في تحسين خدمات بريد المغرب والرفع من قدراته التنافسية، فينبغي عدم نسيان الجهود الجبارة التي قام بها أطر ومستخدمو هذه المؤسسة، والتي مكنتها من تبوأ المكانة الهامة التي تحظى بها اليوم.

فمن هنا نشدد في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة الحرص على حقوق هذه الفئة وعدم التفريط في حقوقها المكتسبة مع إمكانية تمتيعها بحقوق وامتيازات إضافية لإسهام فعال في تطوير القطاع وتحقيق المزيد من النجاعة والفعالية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن ننتقل للتصويت على مواد المشروع، السي المهاشي، تفضل آ السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، في الفريق الدستوري نعتبر أن مشروع قانون رقم 07.08 القاضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة، نعتبره مشروعاً يتجاوز مع التطور الحاصل في قطاع البريد، لكن المشروع كما جاءت به الحكومة كانت فيه بعض النواقص، الشيء الذي أدى بنا، نحن أعضاء اللجنة جميعاً لتقديم تعديلات تجعل هذا النص يتلاءم مع متطلبات أطر ومستخدمي هذا القطاع.

وبالفعل قد تجاوزت الحكومة مع جل التعديلات وحصل توافق بين جميع أعضاء اللجنة وصوتت بالإجماع، لذا فإننا في الفريق الدستوري سنصوت بالإيجاب.

شكرا السيد الرئيس.

المادة 2؛ 3؛ 4؛ 5؛ 6؛ 7؛ 8؛ 9؛ 10 و 11: = نفس العدد.
أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: = نفس العدد.
إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 07.08 يقضي بتحويل
"بريد المغرب" إلى شركة مساهمة ب40 صوتا لصالحه وامتناع 5 أعضاء.
شكرا، ننتقل الآن إلى الجلسة الختامية.

أعرض ديباجة المشروع للتصويت:
الموافقون: = 40؛
المعارضون: = لا احد؛
المتنعون: = 5.
المادة 1: = نفس العدد (الموافقون: = 40؛ المعارضون: = لا احد؛
المتنعون: = 5).